

زملائي الأعزاء،

استلمنا رسالتك الجماعية بتاريخ 31 يوليو والخطابات الفردية التي تلت ذلك، وبأسى وندم، نقر بمحتوياتها.

عضوية الاتحاد أمر طوعي بالطبع. من المؤكد أنه بإمكانك الانسحاب من العضوية إذا كنت تعتقد أن مشاركتك لن تضيف قيمة بعد الآن. ومع ذلك، ينبغي اتخاذ مثل هذا القرار الجسيم على أساس معلومات دقيقة. للأسف، يبدو من رسالتك أنه ليس لديك المعلومات الصحيحة وأن الإجراءات أنجزت بسرعة لمنعك من تلقيها.

والحقيقة هي أنه بصفتك اتحادًا عالميًا، فإن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ملتزم تمامًا "بعدم التخلي عن أي شخص". وأي ادعاءات بخلاف ذلك هي ببساطة غير صحيحة. أثرت قضية تمويل الدول ذات الدخل المرتفع ونوقشت في اجتماع الجمعية العامة في دلهي. تقرير الجمعية (الذي أقره المجلس العالمي بالإجماع من جانب أعضائه الثلاثة من منطقة نصف الكرة الغربي) يحدد نموذجًا يسمح للاتحاد بمواصلة تقديم الأموال إلى الدول ذات الدخل المرتفع بطريقة قانونية ومستدامة.

ومع ذلك، لا توجد طريقة قانونية ومستدامة تمكن الاتحاد من مواصلة تخصيص الأموال الأساسية الواردة من جميع الجهات المانحة إلى الدول ذات الدخل المرتفع (أي أنه من غير الممكن من خلال المسار 1). ومحاولة القيام بذلك سيكون انتهاكًا لسياسة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وسياسات الجهات المانحة. لذا، يُرجى التوضيح: لا يمكن للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن يختار تجاهل القيود المنصوص عليها في عقود الجهات المانحة. ولا يمكن للاتحاد/منطقة نصف الكرة الغربي - لا الآن أو في المستقبل.

لذا يسعى نموذج التمويل الجديد المقترح لدى الاتحاد إلى تجميع الأموال في المسار الثاني القادمة من تلك الجهات المانحة التي تسمح بذهاب مساهماتها الأساسية إلى الدول ذات الدخل المرتفع. هذا يحل المشكلة القانونية. وهذا النهج الجديد مستدام أيضًا. على الرغم من أن غالبية الأموال التي يتلقاها الاتحاد يجب أن تمر من خلال المسار الأول، فإن من الصحيح أيضًا أن حجم (التيار الثاني) المنح الأساسية الحالية إلى الجمعيات الأعضاء في الدول ذات الدخل المرتفع هو 1.2 مليون دولار سنويًا. بمقتضى النموذج الجديد، سيكون الحجم الإجمالي المسموح به للتيار الثاني يتراوح بين 6 و9 مليون دولار. وهذا يعني أن هناك مساحة كافية لمواصلة العثور على المانحين الذين سيسمحون بتدفق الأموال إلى الدول ذات الدخل المرتفع. لقد رأينا ذلك يعمل جيدًا في السنوات الأخيرة ونعتقد أن ذلك يمكن أن يستمر في العمل بشكل جيد شريطة أن نحظى بثقة المانحين ونحافظ عليها، - من أجل الحفاظ على جوهر دلهي وتنفيذ قرارات الحوكمة المتخذة هناك. لماذا تقوض ذلك الآن؟ لقد أوضحنا ذلك في رسائل إلى منطقة نصف الكرة الغربي/الاتحاد وطلبنا نقلها إليكم. نحن نفهم أن ذلك لم يحدث قط.

بالنسبة لما لديكم من مخاوف معلنه فيما يتعلق بالاحتيال والحماية، فإن التزام الاتحاد بعدم التهاون مطلقًا، وإيجاد ثقافة قوية لتحقيق الوقاية وإجراء التحقيقات والإصلاح في قوة أي شخص في الاتحاد. والدليل هو أننا نكشف ونعالج حتى المشاكل الموجودة منذ سنوات. يعرف المانحون هذه الجهود الدؤوبة ويعجبون بها ويدعمونها. توجد حالات في كل منطقة. الأمر الأكثر أهمية هو الثقافة التي نبتكرها معًا - بالشراكة - للرد بسرعة وموثوقية ومساءلة. هناك حالتان عُرضت عليكما توضحان أن الإصلاحات التي وافقنا عليها في دلهي لا تُحدث فرقًا تُظهر العكس تمامًا. يمكنني أن أؤكد لكم أنه في كلتا الحالتين، تم إبلاغ أمين الخزانة ورئيس لجنة مراجعة الحسابات المالية ولجنة المخاطر في كلتا الحالتين، بصفتي رئيسًا لمجلس الإدارة ومنسق الحماية، وتم إبلاغ الجهات المانحة ولجنة المؤسسات الخيرية عند الاقتضاء.

From choice, a world of possibilities

Registered Charity No. 229476
VAT Registration No. 135618806
Incorporated by Act of Parliament 1977



أخيراً، سمعنا أنه تم إخبارك بأننا لم نرغب في الموافقة على اتفاقية إطارية لا تتجاوز الوضع الراهن. مرة أخرى هذا ببساطة غير صحيح. تضمنت المسودة المقترحة فقرات تنص على أن تصبح منطقة الكرة الغربي القناة الوحيدة المقبولة لجميع جهات الاتصال والتمويل من الولايات المتحدة والحكومة الكندية والمؤسسات لأعضاء الاتحاد في جميع أنحاء العالم، وتحظر جميع الاتصالات المباشرة بين أعضاء الاتحاد والأمانة والجمعيات الأعضاء من منطقة نصف الكرة الغربي وليس من خلال المكتب الإقليمي؛ ما يتطلب أن يكون جميع الاتصالات بين الأمانة وموظفي المكتب الإقليمي من خلال المدير الإقليمي. كل الأشياء التي لا يمكن للاتحاد الموافقة عليها - أو إنفاذها إذا فعل ذلك. يسعدنا مشاركة هذه المسودة معك كما نفهم أن منطقة نصف الكرة الغربي لم تفعل ذلك من قبل.

الأصدقاء، التغييرات التي أدخلت في دلهي لا تتجاوز الستة أشهر. انتهى مجلسنا الجديد للتو من أول اجتماع كامل له! ومع ذلك، فإن جميع خطوات الإصلاح جارية وهي تساعد الاتحاد على السير في الاتجاه الصحيح. لذلك من الصعب للغاية فهم كيف كان من الممكن أن تصل إلى مثل هذا الحكم القاسي - مع مثل هذه العواقب الخطيرة والمخاطر العامة - فيما يخص التزامنا القيادي، ناهيك عن نجاحنا. بصراحة، القيام بذلك في هذه المرحلة المبكرة ليس فقط أمر غير معقول وفردى. إنه غير منصف تمامًا.

وأنت تذكر مخاوفك بشأن مخاطر السمعة: يرجى التفكير في نتائج قراراتك على الجمعيات الأعضاء في مناطق أخرى أيضًا. يرجى التفكير مرة أخرى في العبء الذي يتكبده بقية الاتحاد من خلال التصرف كما تقترح.

ولا يزال الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ملتزمًا بأن يكون عالميًا، وأن يعالج التحديات المتزايدة ولا يتخلى عن أحد. والدليل على ذلك في خططنا قصيرة وطويلة الأجل لمواصلة استثمار مبالغ مماثلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد دعم المانحون حتى الآن التغييرات التي يرونها على الرغم من كوفيد وكل شيء آخر تحدث. لدينا بالفعل (في يوليو!) التزامات قوية لعام 2021 للحفاظ على نفس مستويات التمويل كما في عام 2020. وبفضل التغييرات التي طلبت الجمعيات الأعضاء أيضًا لإدخالها على هياكل التكاليف لدى الأمانة، سيتدفق المزيد من التمويل إلى الجمعيات الأعضاء. ولكن بالطبع، يجب أن نكون ويجب أن نتصرف كشركاء وأعضاء موثوقين.

بصرف النظر عن التأكد من أن لديكم الحقائق الكاملة للموقف، يجب أن نقل أيضًا مدى أسفي لأن لا الفارو، مديرنا العام، ولا أنا كرئيس جديد للاتحاد، أتبحث لنا الفرصة لمناقشة هذه المخاوف معك مباشرة من قبل اتخاذك لهذا القرار الهام. أنا منزع للغاية لمعرفة أن التواصل بيننا قد تم إيقافه من خلال التوقيع على اتفاقيات عدم الإفشاء التي تضمن أيضًا أنه لم يكن لديك فرصة للتحقق مما إذا كانت المعلومات التي لديك دقيقة أو شاملة أم لا. كما أنها لم توفر لنا حق الرد.

ومع ذلك، ما زلنا منفتحين تمامًا على الحوار معك. نحن على استعداد لعقد ندوة عبر الإنترنت في وقت راحتك، سواء بشكل فردي أو جماعي. وإذا كنت على استعداد لإعادة النظر في العضوية مع الاتحاد- مع تقديم المزيد من التوضيح - فسوف يسعدنا أن نرحب بكم مرة أخرى لمواصلة تضامننا العالمي من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتوسيع نطاق عملنا القوي معًا محليًا والتأكد من أننا نقوم نبذل كل ما نستطيع لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في ضمان عدم التخلي عن أي شخص في أي منطقة.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام

والتضامن، كيت والفارو